
خطة الضم "الإسرائيلية" وتهديد جسور التطبيع مقاربة فلسطينية



مجموعة الحوار الفلسطيني
Palestinian Dialogue Group

إياد جبر



خطة الضم "الإسرائيلية" — وتهديد جسور التطبيع "مقاربة فلسطينية"

معنى التزامن بين الضم والتطبيع

عند العودة قليلاً إلى ما جاء في صفقة القرن فإنها تخلصت من كل المرجعات القانونية والسياسية التي استندت عليها العلاقة بين دولة الإحتلال ومنظمة التحرير الفلسطينية، بما في ذلك إتفاق أوسلو عام 1993، فعامل التزامن بين خطة ضم الأراضي وتسريع وتيرة التطبيع العربي الإسرائيلي المُعلن لم يكن مسألة عبثية، فالتزامن هنا مقصود لأنه يمثل محور صفقة القرن التي أُعلنت من العاصمة واشنطن في يناير 2020، حيث تضمنت الصفقة عدة بنود أهمها، ضم أكثر من 30 % من أراضي الضفة الغربية لدولة الإحتلال (1)، وتطبيع العلاقات الإسرائيلية العربية بشكل كامل بهدف تفريغ حالة الدعم العربي للقضية الفلسطينية، مما يؤدي إلى ترك الطرف الفلسطيني وحيداً في ساحة المعارضة أو المواجهة مع دولة الإحتلال.

إذا ما تمكنت الإدارة الأمريكية ودولة الإحتلال من تحقيق ذلك الهدف، فإن تطبيع العلاقات العربية مع دولة الإحتلال سينسف مبادرة السلام العربية التي أُعلنت في بيروت عام 2002، وجرى التأكيد عليها من قبل مجلس وزراء الخارجية العرب في فبراير 2020، لكن تأكيد وزراء الخارجية العرب على المبادرة العربية كمرجعية يتناقض مع مواقف أو

تقديم

يطرح قرار ضم الأراضي الذي أطلقه تحالف اليمين المتطرف في إسرائيل "نتنياهو-غانتس" الكثير من التساؤلات حول مستقبل العلاقات العربية الصهيونية، سيما وأنه يأتي بالتزامن مع إنطلاق قطار التطبيع العلني بين دولة الإحتلال والعديد من النظم العربية التي دخلت سباق التطبيع بغض النظر عن التدايعات التي ستلحق بالقضية الفلسطينية ومستقبل المنطقة عموماً. ولعل من أبرز تلك التساؤلات في هذا الصدد هو ذلك المتعلق بتأثير قرار ضم الأراضي على التطبيع، وهل يمكن الحديث هنا عن تناقضٍ منطقي تفرضه أهمية القضية الفلسطينية لدى الوعي الجمعي العربي؟ أم أن السلوك السياسي العربي والرد الباهت على صفقة القرن وتوابعها لم يعد يشكل عائقاً حقيقياً أمام التطبيع؟ في الوقت ذاته، هل بإمكاننا القول أن ذلك التزامن بين خطة الضم والتطبيع يمثل سياسة إسرائيلية هدفها محاصرة الفلسطينيين وتوسيع الفجوة بين موقفهم السياسي والموقف العربي الذي بات يخذلهم في السر والعلن؟ أم أن نتنياهو الذي تراجع في اللحظات الأخيرة عن تنفيذ مخططاته بات يُفاضل بين التطبيع والضم؟ وأخيراً كيف يُمكن للجانب الفلسطيني أن يواجه مخططات الإحتلال والتأثير على الموقف العربي عبر إستغلال هذا الظرف السياسي الصعب وتعطيل كل خطوات التطبيع وإرباكها بالوسائل الممكنة.



الإسرائيلية، حينها يأخذ التطبيع المُعلن شرعية فلسطينية أقوى من شرعية أوصلو.

قد يتساءل الكثيرون عن أسباب تراجع نتياهو أو تأجيله لقرار ضم الأراضي في اللحظات الأخيرة، والحقيقة هنا أن الظروف السياسية لن تساعده على ذلك، فرغم ميل ميزان القوى العسكري والسياسي لمصلحة دولة الإحتلال، إلا أن التخوف من تداعيات تنفيذ القرار على العلاقات مع الأطراف الفلسطينية كان سبباً في تأجيل قرار الضم، أو بمعنى آخر تجنب إشتباك حتمي مع المقاومة في غزة وتجنب عودة مظاهر المقاومة المسلحة في الضفة الغربية، غير أن الأهم هنا ما هو متعلقاً بحالة الحلفاء، فإدارة ترامب تمر بظروف سياسية غير مسبقة بدءاً من أزمة جائحة كورونا وإنهاءً بعدم الإستقرار الداخلي الذي تشهده المدن الأمريكية المختلفة بفعل الإحتجاجات الشعبية التي نالت من شعبية الرئيس الجمهوري، حيث تراجعت حظوظ الرئيس الأمريكي بنسبة 10% بسبب الإحتجاجات وسوء إدارة أزمة كورونا، وهذا ما أوضحه إستطلاع رأي أجرته "رويترز أبسوس" مطلع يونيو الماضي، حيث أشار الإستطلاع إلى أن 47% من الناخبين الأمريكيين المُسجلين يعتزمون التصويت للمرشح الديمقراطي "جون بايدن" مقابل 37% فقط سيصوتون للرئيس الحالي ترامب (3).

ولا شك في أن سوء الوضع الداخلي لإدارة ترامب إنعكس سلباً على الموقف الأمريكي من قرار ضم الأراضي، وهذا ما أكدته صحيفة "The Hill" الأمريكية في 25 يونيو حزيران الماضي،

سلوك الكثير من هذه البلدان منفردة، فالدول التي طرحت المبادرة العربية عام 2002 أضحت أكثر إندفاعاً وتحفزاً نحو تطبيع علاقاتها مع إسرائيل، لهذا يمكن القول أن الإدارة الأمريكية وإسرائيل قد حققتا خطوات هامة في هذا الشأن لأنهما إستبدلتا مرجعية أنتجتها الدول العربية بمرجعية جديدة ذات إنتاج صهيوني (2).

حينما أعلن نتياهو عن خطة ضم نحو 30% من أراضي الضفة الغربية في 10 سبتمبر 2019، ربط الكثير من المراقبين هذا الإعلان بالانتخابات الإسرائيلية وهذا صحيح جزئياً، غير أن إعلانه عن ضم الأراضي جاء لإستكمال بنود الصفقة التي عدلت الكثير على ما كان يُعرف بمنطق "عملية السلام"، وهذه الأخيرة كانت تذهب إلى إيجاد حلول فلسطينية إسرائيلية يعقبها تطبيع عربي إسرائيلي، غير أن صفقة القرن زاوجت بين التطبيع وضم الأراضي بهدف إغلاق كل الأبواب أمام الجانب الفلسطيني، وجعل من رفض الفلسطينيين أو إعتراضهم مسألة غير مؤثرة بالنسبة لكافة الأطراف بما فيها العربية، لهذا حينما طالبت السلطة الفلسطينية عن طريق وزير المالية "شكري بشاره" خلال إجتماع وزراء المالية العرب في يونيو الماضي توفير مبلغ 100 مليون دولار شهرياً من أجل مساعدة السلطة في مواجهة أزمته المالية الناتجة عن إعتراضها على قرار الضم ورفضها تسلم أموال الضرائب الشهرية من سلطات الإحتلال، قوبل ذلك الطلب الفلسطيني بتجاهل عربي واضح، وهو ما يدفع نحو تحقيق المساعي الأمريكية تجاه الفلسطينيين؛ ليجدوا أنفسهم في عمق الصفقة، أملاً في إيجاد أطراف فلسطينية يُمكنها أن تتعاطى مع تلك المخططات الأمريكية



من آمال فلسطينية عُلفت لسنوات طويله على النظام العربي.

حينما أعلن رئيس الحكومة الإسرائيلية عن خطة ضم نحو 30% من أراضي الضفة الغربية خلال حملته الإنتخابية مطلع العام الجاري، مؤكداً عزمة على تنفيذ مخطط الضم في مايو الماضي، خرجت العديد من التصريحات العربية الرسمية التي أجمعت على أن خطوة الإحتلال في هذا الإتجاه يُمكن أن يترتب عليها تبعات كارثية على المستوويين الفلسطيني والإقليمي، فضمها لأجزاء من الضفة الغربية وفقاً للموقف العربي سيفتح الباب أمام توترات يصعب توقع وتكهن مآلاتها، وتلك التحذيرات السياسية العربية أستندت على قرارات الشرعية الدولية وإعتبرت قرار الضم إنتهاكاً خطيراً لتلك القرارات، وعامل سلبي من شأنه تقويض أي مساعي لأي حلول سلمية مستقبلة.

لكن تزامن مخطط ضم الأراضي مع مشاريع تطبيع العلاقات العربية الصهيونية يستدعي طرح تساؤل مهم حول إنعكاسات المتغير الأول على الثاني، فهل يمكن تصور حدوث حالة من التناقض والتنافر بين ضم الأراضي ومشاريع التطبيع؟ لعل الإجابة على هذا التساؤل تلخصها الإجراءات العملية التي شهدتها تطورات العلاقات العربية مع دولة الإحتلال خلال الأسابيع الأخيرة، فالدعم السياسي الرسمي العربي لقضية فلسطين والرفض لخطة نتنياهو لم يوقف أو يؤجل خطوات تطبيعية علنية بين دول الإحتلال وبعض الدول العربية، ورغم تأكيد

مشيرة إلى تردد الرئيس الأمريكي في دعم قرار الضم، وذلك بعد سلسلة من الإجتماعات التي شهدتها أروقة البيت الأبيض، فضلاً عن تحذيرات الجمهوريين من تنفيذ هذا القرار، والأهم في هذا الصدد معارضة يهود أمريكا لهذا القرار إلى جانب ما مارسه "بريطانيا" مؤسسة المشروع الصهيوني في المنطقة من ضغوط على الإدارة الأمريكية وإسرائيل، وهو ما كان واضحاً على أصوات العلمانيين داخل إسرائيل الرافضين أو المُحذرة من تداعيات هذه الخطوة (4).

وعليه فإن المواقف العربية التي أتخذت الطابع الشكلي المُعتاد بالنسبة لدولة الإحتلال لم تكن ذات تأثير أو لم تشكل عامل ضغط على نتنياهو الذي كان مضطراً لتأجيل خطة الضم، لأسباب داخلية وأخرى تتعلق برد الفعل الفلسطيني وكذلك الظروف الدولية التي وقفت ضد رغبات نتنياهو والمشروع الصهيوني، فعدم توقف موجة التطبيع العربي الإسرائيلي تُعزز بلا شك من هذا صحة هذا الإستنتاج.

ضم الأراضي لا يعيق قطار التطبيع

مع كل تحرك صهيوني جديد سواءً في إطار عمليات تهويد الأراضي أو ضمها للكيان، تتجه أنظار الشعب الفلسطيني نحو العواصم العربية بحثاً عن أي شكل من أشكال الدعم السياسي، غير أن تلك المواقف العربية لم تتجاوز حد التصريحات المعارضة أو البيانات الراضية والمنددة بالخطوات الإسرائيلية، ولعل ذلك التنديد بات يطرب أذان القيادة السياسية لدولة الإحتلال ويقتل ما تبقى



السياسية داخل إسرائيل، وخصوصاً تلك التي تعارض خطة الضم الماضي، وتعزيز هذا التوجه يمكن أن يمنع نتنياهو من تنفيذ مخططاته عبر دعم الأطراف الأقل تطرفاً داخل إسرائيل، وهو ما يجافي الحقيقة، لأن مشروع ضم الأراضي ليس مشروعاً خاصاً بنتنياهو أو المتطرفين عموماً، فاليسار الإسرائيلي أول من وضع مخططات ضم الضفة الغربية في ستينيات القرن الماضي، ومنطق السفير الإماراتي هنا لا يختلف كثيراً مع رؤية السلطه الفلسطينية التي تعول منذ ربع قرن من الزمان على اليسار الإسرائيلي الذي يكاد يختفي من المشهد السياسي في إسرائيل.

في السياق ذاته تشهد وسائل التواصل الاجتماعي حملات سعودية تدعو للتطبيع مع دولة الإحتلال وتشكك في وطنية المقاومة الفلسطينية، وتشكك أيضاً في تضحيات الشعب الفلسطيني عموماً، وقد وصل الأمر إلى إنتاج المسلسلات التي تعزز من الرواية الإسرائيلية على حساب عدالة القضية الفلسطينية، دون أي تدخل من المؤسسة الرسمية السعودية، حتى أن بعض المتابعين اتهموا النظام السعودي بالوقوف خلف هذه الموجه التطبيعية، خاصة وأن معارضة الأردن لقرار الضم كونها الدولة العربية الأكثر تضرراً بعد الفلسطينيين قابله حديث عن منح المملكة العربية السعودية دوراً في إدارة المقدسات الإسلامية بالقدس المحتلة، على حساب الأردن، ومقابل تمرير خطة ضم الأراضي.

(7)

رئيس الحكومة الصهيونية على مضيه قدماً في تنفيذ خطه الضم مطلع يوليو الماضي، إلا أن أشكال التطبيع العلني بين دولة الإمارات العربية وإسرائيل تجاوزت حدود التوقعات، بعد إستقبال مطار "بن غوريون" لطائرات مدنية إماراتية في منتصف مايو وأول يونيو الماضيين تحت عنوان تقديم مساعدات للسلطة الفلسطينية، لكن دون التنسيق بين الجانبين الإماراتي الفلسطيني، وهو ما اعتبره المتحدث بإسم جيش الإحتلال حدثاً تاريخياً (5).

تصريحات رئيس الحكومة الإسرائيلية "نتنياهو" حول خطة الضم مطلع يونيو الماضي، وتأكيده على تنفيذ ما وعد به قوبلت برد السفير الإماراتي لدى الولايات المتحدة الأمريكية، ولم يجد "يوسف العتيبة" أفضل من صحيفة "يديعوت أحرونوت" العبرية ليعبر من خلالها عن موقف بلاده من خطة ضم الأراضي! مُعتقداً أن إسرائيل صديقاً لبلاده وللعديد من البلدان العربية وليست عدو، كما وصف العلاقات الإماراتية الصهيونية بالحميمة وأشاد بالجيش الإسرائيلي وإعتبره والجيش الإماراتي من أفضل جيوش المنطقة، غير أن دعوة العتيبة لتعزيز التطبيع مع دولة الإحتلال تقوم على أنه سيكون نقيضاً لخطة الضم، لأن توسيع العلاقات العربية في مجالات عدة مع دولة الإحتلال سيشجع إسرائيل على التفكير الإيجابي وفي الوقت ذاته سيقبل من تصلب المواقف العربية تجاه إسرائيل (6).

وهنا يحاول السفير الإماراتي القول أن تعزيز العلاقات العربية بشكل شامل مع دولة الإحتلال سيجعل العالم العربي قريباً من كافة الأطراف



(5) للمرة الثانية في 3 أسابيع.. طائرة إماراتية تهبط بإسرائيل تحمل مساعدات للفلسطينيين دون علمهم، الجزيرة نت 9 يونيو 2020.

(6) سفير الإمارات في أمريكا: نرى "إسرائيل" فرصة لا عدواً، الخليج أونلاين، 12 يونيو 2020.

(7) محمد ريان، التطبيع يكشف زيف التصريحات العربية المنددة بضم الضفة لسيادة الإحتلال، صحيفة نون بوست، 16 يونيو 2020.

الإحتلال لن تكون إلا بجهد فلسطيني خالص بعيداً عن أي إسناد عربي.

كيف يُعيق الضم مسار التطبيع؟

رغم إجماع الكثير من المراقبين على أن المواقف العربية تجاه قرار ضم الأراضي لن يتجاوز حد الصراخ والإجتماعات الشكلية، إلا أن تمرير قرار الضم لن يمر دون مخاطر كامنه تواجه دولة الإحتلال وحلفاؤها المُفترضين من العرب، فمن يتابع أهم مخاوف العلمانيين الإسرائيليين المعارضين لقرار الضم فإنها تتمحور بالأساس حول ذلك الإنجاز التاريخي الذي حققته إسرائيل عبر الإنتقال من مربع العدو إلى مربع الصديق أو الحليف للكثير من الأنظمة العربية، وذلك الإعتراف الإقليمي لم يصل إلى هذا المستوى أو لم يتطور إلى حالة التطبيع العلني، إلا بفضل تحقيق التسوية "إتفاق أوسلو" مع الجانب الفلسطيني، وهذا ما تلقىه التيارات الدينية المتطرفة واليمينية عموماً في إسرائيل خلف ظهرها، لأن إنهاء السلطة الفلسطينية وغياب التنسيق الأمني معها لن يهدد أمن إسرائيل بشكل مباشر فحسب، إنما قد يهدد علاقاتها مع جيرانها العرب أيضاً، لأن وجود طرف فلسطيني رسمي شر لا بد منه بالنسبة لدولة الإحتلال، كونه يخفف عنها الكثير من الأعباء الأمنية والسياسية داخلياً وخارجياً، ويساعدها على الإنتقال بعلاقاتها مع العالم العربي من السرية إلى العلن (9).

وهنا يوضح الكاتب والدبلوماسي الإسرائيلي "نافاد تامير" ذلك بالقول، أن خطوة ضم الأراضي ستجعل من الصعب على الدول العربية الموالية

إذا كانت تلك الرواية التي طُرحت في الإعلام الإسرائيلي محل شك، فإن حالة التناقض في المواقف العربية تجاه خطة الضم كفيhle بتعزيزها، فالإمارات والسعودية لم يوقفا خطوات التطبيع المُعلن وكذلك الحال بالنسبة لدول عربية أخرى كالبحرين والسودان وغيرها، وهو ما يتعارض نسبياً مع الموقف الأردني الذي أتخذ خطوات دبلوماسية إيجابية تُعبر عن رفض واضح لخطة الضم، ورفع من حالة تنسيق المواقف مع قيادة السلطة الفلسطينية في رام الله (8).

والمهم هنا أن تواصل عمليات التطبيع من شأنها إضعاف الموقف الفلسطيني وليس العكس كما يدعي السفير الإماراتي، لأن دولة الإمارات وغيرها من الأطراف الخليجية والعربية الحريصة على إتمام عمليات التطبيع - بغض النظر عن مخطط ضم الأراضي - تتمتع بعلاقات قوية مع الإدارة الأمريكية وتُعتبر الأقوى إقتصادياً وتأثيراً في المنطقة، ما يؤهلها لتوجيه أطراف عربية أخرى نحو التطبيع، وربما السودان كانت نموذجاً واضحاً، حينها سيكون الرفض الفلسطيني الأردني لصفقة القرن وقرار ضم الأراضي خارج الصف العربي وليس العكس!

ولا شك في أن حالة التناقض بين القول والفعل العربي فيما يتعلق بمواجهة خطة الضم من ناحية وإستمرار مسارات التطبيع يمثل عامل ضغط على الفلسطينيين لإجبارهم على التنازل عن حقوقهم، لأن حالة غياب الإسناد العربي تمضي قُدماً وتتطور بمرور الوقت، الأمر الذي من شأنه مساعدة دولة الإحتلال على تمرير كل مخططاتها، وهذا يولد قناعة فلسطينية تصل إلى أن مواجهة



من شأنه أن يُشكل مدخلاً إيجابياً لقوى إقليمية أخرى مثل إيران وتركيا وحلفاؤهما في المنطقة، وهو ما تخشاه إسرائيل، لأن ضعف مكانتها الإقليمية لحساب أطراف إقليمية أخرى سيضعف فرص تطبيعها مع العالم العربي الذي سيكون مضطراً لتحويلها من خانة الدولة الجارة المسالمة إلى خانة العدو.

وإذا ما سلمنا بأن الصراع قد انحصر بين الجانبين الفلسطيني الإسرائيلي خلال السنوات الأخيرة بسبب حالة شبه الإنهيار الذي يمر بها النظام العربي، فإن صفقة القرن وخطة الضم لا تهدد الفلسطينيين وحدهم، لأن تهديد مستقبل الشعب الفلسطيني أصبح مرتبطاً بالأردن، وهذا ما يعيد الأمل إلى توسيع الصراع وإعادته من طابعه الفلسطيني الإسرائيلي إلى صراع عربي إسرائيلي.

التأثير الفلسطيني على الموقف العربي

مقابل خطوة ضم الأراضي المُجمدة مؤقتاً، لم يعد المطلوب من الفلسطينيين توحيد كلمتهم فقط، لأن تأثيرهم على الموقف العربي أصبح ضرورة ملحة كشفت عنا الكثير من الأحداث والشواهد وآخرها قرار ضم الأراضي، ولولا توازن القوى العام الذي يميل لمصلحة دولة الاحتلال لما أعلن نتنياهو عن خطته في هذا التوقيت من الأساس، فقبل الإعلان عن صفقة القرن وما أعقبها من خطوات تطبيقية علنية سريعة لم تكن الحكومات الإسرائيلية تجرؤ على هكذا مشاريع، فمشاريع الإستيطان والتهويد الجارية، لا تشبه خطوة ضم

للغرب والمرتبطة بمصالح إستراتيجية مع إسرائيل وإتفاقيات ضمنية ضد إيران "وقوى الإرهاب" في المنطقة، الصمود أمام حالة الضغط الشعبي والكرهية المتزايدة لإسرائيل، طالما أنها تسعى لدفن أي آفاق لحل القضية الفلسطينية (10).

وعند الحديث عن البيئة الإقليمية التي لعبت دولة الاحتلال دوراً كبيراً في تشكيلها لتحقيق مصالحها الأمنية والإستراتيجية، فإنها لا تخفي قلقها من العودة إلى الخلف، فالإستقرار الذي تحقق لها من كافة الجبهات لن يستمر إلا بالمزيد من تطبيع العلاقات، كما أن إنهيار السلطة الفلسطينية سيعيد الحديث عن الأردن كوطن بديل للشعب الفلسطيني، وهو ما يُفسر ذلك القلق العميق الذي عبر عنه ملك الأردن عبد الله الثاني لصحيفة دير شبيغل الألمانية، معتبراً تنفيذ خطة ضم الأراضي سيؤدي إلى صدام كبير مع بلاده، وهذا ما أشارت إليه العديد من الصحف والخبراء العسكريين في إسرائيل، حينما إعتبروا تهديد ملك الأردن إنعكاساً لتجاهل التيار المتطرف بشقيه الديني والعلماني في إسرائيل، لأن هؤلاء لا يهمهم إستقرار الأردن. والمغزى هنا أن عدم إستقرار الأردن أو الجبهة الشرقية لدولة الاحتلال يعني نهاية النظام الملكي فيها أو فشل النظام في السيطرة الأمنية التي ستحول الأراضي الأردنية إلى محطة إنطلاق للفلسطينيين ليهاجموا دولة الاحتلال منها كما كان الحال في ستينيات وسبعينيات القرن الماضي (11).

يُضاف إلى ذلك أن خسارة إسرائيل لبيئتها الإقليمية من شأنه التأثير على دور مصر في القضية الفلسطينية، فضلاً عن إنعكاسات ذلك على مشاريع التطبيع، خاصة وأن هكذا موقف



(10) عدلي صادق، نفس المرجع السابق.

(11) عادل شديد، عندما تتخوف إسرائيل من ضم أرض فلسطينية، العربي الجديد، لندن، 20 مايو 2020.

ببعض النشاط، والإعلاميين العرب إلى تكذيب مظلومية الشعب الفلسطيني والتعاطف مع الرواية الصهيونية، ولعل أبرز ما ساعد على ذلك هو الإنقسام الفلسطيني الذي شتت الموقف الفلسطيني وجعل القضية عموماً حائرة بين محاور عربية وإقليمية لن تخدم إلا دولة الاحتلال. إذا كانت المصالحة الفلسطينية تحتاج إلى إرادة فلسطينية حقيقية غير متوفرة على الأرجح لدى غالبية الأطراف الفلسطينية الآن، فإن تقاطع الفلسطينيين جميعاً على ضرورة مواجهة الاحتلال ومخططاته باستخدام كافة أشكال المقاومة كفيل بالتأثير على موازين القوى القائمة، خاصة وأن إرتياح الفلسطينيين للموقف الأوروبي تجاه خطة ضم الأراضي وإنتظارهم لتغيرات سياسية مُحتملة تُلقى بالرئيس الأمريكي الحالي خارج البيت الأبيض، أو الرهان على المرشح الديمقراطي المُحتمل هي مسألة غاية الخطورة، لأن المعنى الوحيد لذلك هو فقدان الأمل في الموقف العربي والإقليمي، وهذا يحتاج إلى خطاب فلسطيني سياسي موحد قادر على التأثير في الموقف الإقليمي وليس الخلاف معه.

ختاماً

على ما يبدو أن قرار ضم الأراضي المؤجل لا يمثل عائقاً بالنسبة للتطبيع، لكن أغلب الظن أن ثمة أوراق بيد الفلسطينيين بإمكانهم إستخدامها أو توظيفها جيداً، فالمواجهة بكافة أشكالها في الضفة الغربية وقطاع غزة كفيله بالتأثير على موجة التطبيع وتحويلها إلى حالة من التعاطف الشعبي العربي والدولي الذي من شأنه التأثير

الأراضي من حيث هذا القفز الصهيوني بهذه الخطوات السريعة الساعية لتجريد الفلسطينيين من أي حقوق لهم (12).

إذا كانت السلطة الفلسطينية قد رفضت خطة نتنياهو وأعلن محمود عباس أن منظمة التحرير والسلطة أصبحتا في جِلٍّ من جميع الاتفاقات والتفاهات مع الحكومتين الأميركية والإسرائيلية، ومن جميع الالتزامات المترتبة عليها، بما فيها الأمنية، فإن ذلك في حقيقة الأمر لا يعني أن هنالك موقف فلسطيني حقيقي عملي قد أُتخذ، حتى على مستوى موقف المقاومة، فإن اعتبار قرار الضم إعلان حرب على الشعب الفلسطيني، أيضاً هو أضعف الإيمان، لأن التعامل الفلسطيني مع سيناريو ما بعد تنفيذ قرار الضم لا أحد يتصوره سواً على صعيد علاقات السلطة الفلسطينية بدولة الاحتلال أو حتى المقاومة في غزة، فترتيب البيت الفلسطيني وتوحيد الموقف ضرورة وليس خيار، لكن مواجهة التطبيع لا يقل من حيث الأهمية عن مواجهة قرار ضم الأراضي، ولعل ما حفز حكومة نتنياهو على الإعلان عن قرار ضم الأراضي هي البيئة الإقليمية المريحه.

لكن هذه البيئة الإقليمية تبقى مُقتصرة فقط على العلاقات الرسمية بين دولة الاحتلال والعديد من النظم العربية، أي أن مسألة إختراق الشعوب العربية لم تُحقق فيها إسرائيل تقدماً حقيقياً، لذلك سنلاحظ أن وسائل التواصل الإجتماعي باتت تمثل وصفه جديدة تستخدمها إسرائيل وقوى عربية مُختلفة مؤمنة بالتطبيع لخلق كتلة شعبية تساعد الأنظمة على التطبيع وفي نفس الوقت تظهر نوعاً من العداء بين الشعب الفلسطيني والشعوب العربية، وقد وصل الأمر

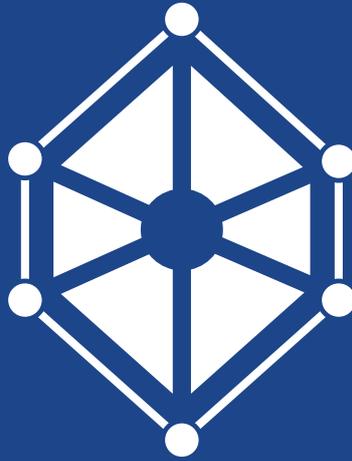


تميل إلى عدم التعويل على الموقف العربي تجاه خطة الضم، فإن ذلك لا يعني التسليم بالأمر الواقع، لأن خطوة خطة الضم أو صفقة القرن لا تهدد ما تبقى من أرض فلسطين فحسب، إنما تخلق أزمات جديدة لكافة دول المنطقة وأبرزها الأردن التي اتخذت موقفاً أكثر قوة تجاه خطة الضم مقارنةً بالمواقف العربية الأخرى.

أياد جبر
باحث دكتوراة في العلوم السياسية

على مخططات الحكومة الإسرائيلية، وفي نفس الوقت تحجيم الأطراف العربية الساعية نحو التطبيع العلني، وإذا كان تأجيل خطة ضم الأراضي مؤقتاً فلا يجب على الفلسطينيين الآن ترك حكومة نتنياهو تفاضل بين الضم والتطبيع أو تُعطي هذا الأخير أولوية في الوقت الحالي. من ناحية أخرى فإن التسليم بضعف الموقف العربي يُعدّ أمراً لا يختلف عليه أحد، لكن قوته تبقى مرهونة بالموقف الفلسطيني، فوحدة هذا الأخير تمثل ركيزة أساسية للموقف العربي والإقليمي، فإذا كانت الغالبية العظمى من الأراء





مجموعة الحوار الفلسطيني
Palestinian Dialogue Group

